



Distr.: General

4 August 2010

Arabic

Original: Spanish

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة التاسعة والتسعون

جنيف، 12-30 تموز/يوليه 2010

## النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 40 من العهد

### الملاحظات الخاتمية للجنة المعنية بحقوق الإنسان

#### كولومبيا

1- نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الدوري السادس لكورومبىا (CCPR/C/COL/6) في جلستها 2721 و 2722 المقودتين يومي 15 و 16 تموز/يوليه 2010 (CCPR/C/SR.2721 و 2722). واعتمدت في جلستها 2739 المقودة في 28 تموز/يوليه 2010 الملاحظات الخاتمية التالية.

#### ألف - مقدمة

2- ترحب اللجنة بتقييم التقرير الدوري السادس للدولة الطرف، الذي يقدم معلومات عن التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لتعزيز تنفيذ العهد، وإن كانت تلاحظ أن التقرير يتناول أساساً النظور التشريعية دون أن يقتصر على أرض الواقع. كما ترحب اللجنة بالحوار مع الوفد، وبالردود الفصيلية المكتوبة (CCPR/C/COL/Q/6/Add.1) المقيدة رداً على قائمة المسائل التي أعدها اللجنة، وبالمعلومات الإضافية والتوضيحات المقيدة شفهياً. وتتفق اللجنة بالشكر إلى الدولة الطرف على ترجمة ردودها على قائمة المسائل المقيدة.

#### باء- الجوانب الإيجابية

- 3- ترحب اللجنة بالتدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي أخذت منذ النظر في التقرير الدوري السابق للدولة الطرف:
- (أ) اعتمد القانون رقم 1257 لعام 2008، بشأن النوعية فيما يتعلق بأعمال العنف والتمييز ضد المرأة والواقية منها والمعاقبة عليها. ويعدل هذا القانون أيضاً القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم 294 لعام 1996، ويتضمن أحکاماً جديدة؛
- (ب) اعتمد القانون رقم 1098 لعام 2006، الذي صدرت بموجبه المدونة المتعلقة بالأطفال والمرأة.
- 4- وترحب اللجنة باستمرار تعاون الدولة الطرف مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان منذ إنشاء مكتب لها في البلد في عام 1997.
- 5- كما تعتبر اللجنة أمراً إيجابياً تعاون الدولة الطرف مع المقررين الخاصين والممثلين الخاصين والأفرقة العاملة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- 6- وترحب اللجنة بالسوابق القضائية للمحكمة الدستورية وإحالاتها الواقية إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقها لهذه المعايير.
- 7- وترحب اللجنة بقيام الدولة الطرف، أثناء الفترة التي بدأت منذ نظر اللجنة في التقرير الدوري الخامس في عام 2004، بالتصديق على الصكوك التالية:
- (أ) البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المصدق عليه في 23 كانون الثاني/يناير 2007)؛
- (ب) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بالمشاركة في النزاعات المسلحة (المصدق عليه في 25 أيار/مايو 2005)؛
- (ج) اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاحتجاء القسري للأشخاص (المصدق عليها في 12 نيسان/أبريل 2005)؛
- (د) اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء علىها (رقم 182) (المصدق عليها في 28 كانون الثاني/يناير 2005).

#### جيم- دواعي الفرق الرئيسية والتوصيات

8- تعرب اللجنة عن قلقها لعدم إحراز تقدم ذي شأن في تنفيذ توصياتها السابقة، بما فيها التوصيات المتعلقة بالموايا القانونية المتاحة للأشخاص المسريين من الجماعات المسلحة غير المشروعة، والتواطؤ بين القوات المسلحة والجماعات شبه العسكرية، وعدم التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان. وتعرب اللجنة عن أسفها لاستمرار العديد من دواعي الفرق (المادة 2 من العهد).

ينبغي للدولة الطرف اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة تفيضاً كاملاً

9- وتعرب اللجنة عن قلقها الشديد إزاء القانون رقم 975 لعام 2005 (قانون العدل والسلام) لأنه رغم دعاء الدولة الطرف (الفقرة 49 من التقرير وردودها الشفوية) أن القانون لا يجيز الغفر عن تلك الجرائم، فإن هناك إفلاتاً فطرياً من العقل فيما يتعلق بالعديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولم تستند الأغلبية العظمى من أفراد الجماعات شبه العسكرية المسريين الذين يتجاوز عددهم 30 000 شخص من القانون رقم 975، وما زال الغموض الشديد يكتنف وضعهم القانوني.

وتألّط اللجنة بقليل من التحقيق، فقط أدينا حتى الآن ولم يجر إلا عدد قليل من الغافق المنهجي الذي تبرّز البيانات الطوعية التي يقدمها أفراد الجماعات شبه العسكرية المدانون. كما تألّط اللجنة بقليل معلومات مفادها أن الأفعال التي ترتكبها الجماعات الجديدة التي ظهرت في مختلف أنحاء البلاد عقب الشروع في عملية التسريح تتسمج مع أساليب عمل تلك الجماعات شبه العسكرية. وتشير اللجنة إلى أن اعتمد القانون رقم 1312 المؤرخ تموز يوليه 2009 بشنّ تطبيق مبدأ السلطة القنبلية للملائحة يؤدي إلى الإفلات من العقل عندما تُشطب الدعوى القضائية دون مراعاة معايير حقوق الإنسان، ويمثل انتهاكاً لحق الضحية في الانتصاف الكامل. وتوجه اللجنة اهتمام الدولة الطرف، وفقاً لتعليقها على الماد 31 (CCPR/C/21/Add.13، 2004)، إلى أن "... [وأن] ..."

يجب على الدولة الطرف أن تتمثل بالالتزاماتها بموجب العهد وسائر الصكوك الدولية، بما فيها نظام روما الأساسي للحكم الجنائي الدولي، وأن تتحقق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتعاقب عليها بجزاءات مناسبة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة.

10- ولاحظ اللجنة أن بحول نهاية عام 2009، كان هناك 420 من الضحايا مسجلين بموجب القانون رقم 975 لعام 2005، وتعرّب عن قلقها لأن جير الضرر للضحايا بالسبيل القضائي لم يشمل حتى الآن سوى حالة واحدة، ولاحظ اللجنة استحداث وتنفيذ برنامج على نحو تدريجي يتعلّق بمبنٍ تعويضات فردية غير قنوات إدارية (المرسوم رقم 1290 لعام 2008). غير أن اللجنة قلقة، إذ رغم الإشارات إلى مسؤولية الدولة الثانوية أو التكميلية، فإن هذا البرنامج يقوم على مبدأ التضامن ولا يعترف صراحةً بمسؤولية الدولة عن ضمان الحقوق. كما تشعر اللجنة بالقلق إزاء التباين الحاصل بين الأحكام الشارعة وإنفاذها. وعلى صعيد الممارسة، ينحو جير الضرر إلى اتخاذ شكل المساعدة الإنسانية، ولا يقتضي حتى الآن تعويضاً تاماً. وتعرّب اللجنة عن بالغ قلقها لأن المرسوم رقم 1290 لا يعترف بضحايا الأفعال التي يرتكبها موظفو الدولة. وتتأسف اللجنة لعدم اتخاذ أي تدابير حتى الآن للتعويض الجماعي (المادة 2).

ينفي للدولة الطرف أن تكفل اعتماد التشريعات الازمة وتتفىء سياسات تضمن على نحو كامل الحق في سبيل انتصف فعالة والحصول على التعويض التام. ويجب العمل على تنفيذ هذا القانون مع مراعاة المبادي الأساسية والمبادي التوجيهية بشأن الحق في الانتصف والجبر ضد حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (A/RES/60/147) ومراعاة العناصر الخمسة في ذلك الحق وهي: رد الحقوق وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لقضايا الجنسين، والاضحىاء من الأطفال، والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي أو أبناء الشعوب الأصلية. وينبغي تحضير الموارد بصورة محددة لتوفير خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية وإعادة التأهيل.

11- ويساور اللجنة القلق لأن تسليم قادة الجماعات شبه العسكرية إلى الولايات المتحدة، بأمر من السلطة التنفيذية، لمواجهة اتهامات بالاتجار في المدحّرات، أدى إلى وضع يعرقل التحقيقات في مسؤوليّتهم عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولذلك فإن التسلیم في هذه الظروف يعوق ممارسة الضحايا لحقوقهم في الوصول إلى العدالة والحقيقة وسبل الانتصار، وبخل بمسؤولية الدولة فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والمقاضاة بشأنها والمعاقبة عليها (الماد 2 و 6 و 7).

ينبغي للدولة الطرف ضمان أن لا تؤدي عمليات تسليم المجرمين إلى عرقلة الجهود اللازمة لتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمقاضاة بشأنها ومعاقبتها. وينبغي للدولة الطرف اتخاذ تدابير ضمان عدم تصلب الأشخاص الذين يتم تسليمهم من المسؤولية فيما يتعلق بالتحقيقات التي تجرى في كولومبيا بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما ينبغي للدولة الطرف ضمان احترام عمليات التسليم في المستقبل لإطار قانوني يقر بالالتزامات التي يفرضها العهد.

12- وتعرب اللجنة عن قلقها البالغ إزاء استمرار انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتغذيب والاغتصاب وتجنيد الأطفال لاستخدامهم في النزاع المسلح. وتثير اللجنة التقصي الشديد في الإحصاءات والمعلومات الموجزة عن عدد حالات التغذيب والتحقيق ذات الصلة. وتشير اللجنة إلى الضعف الخالص الذي تعاني منه فئات معينة، من قبيل النساء والأطفال والآليات العرقية والمشربين والمسجونين والسحاقيات والمثليين ومشتبه الجنسيين ومتغیري الهوية الجنسية. وتشعر اللجنة بالقلق إزاء قلة التحقيق الجنائي وبطء تقدّم ما هو قائم منها، إذ لا يزال العديد منها في المرحلة السابقة للتحقيق، مما يسمّه في استمرار الافتراض من العقل على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان (المادة 2 و 3 و 6 و 7 و 24 و 26).

ينبغي أن تكفل الدولة الطرف إجراء السلطات المختصة تحقيقات سريعة ونزيهة، والغلب على انتهاكات حقوق الإنسان بالحكم تتناسب وخطورتها. وينبغي أن توفر الدولة لوحدة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي موارد إضافية بغية تسريع وتبير عملها. وتشدد اللجنة على أهمية تكليف تلك الوحدة بالنظر في القضايا المعنية. ويجب على الدولة أيضاً أن تعزز التدابير الأمنية الخاصة بالقصاص وجميع الشهود والضحايا. وينبغي أن تنشئ الدولة الطرف نظاماً مركزياً يمكن من تحديد جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ورصد التتحقق فيها على وجه السرعة.

13- وتقى اللجنة بابجايية الجهود التي بذلتها الدولة الطرف من أجل منع حوث انتهاكلت جسمية لحقوق الإنسان من خلال تطبيق نظام الإنذار المبكر التابع لأمين المظالم، الذي صمم لمنع التشريد وسائر الانتهاكلات الخطيرة لحقوق الإنسان. كما تحيط اللجنة علماً بوجود مدافعين مجتمعين للفئات السكانية الأكثر تعرضاً للخطر. غير أن اللجنة تشعر بالقلق إزاء تزايد عدد تقارير نظام الإنذار المبكر عن المخاطر التي لا تحولهالجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات إلى إنذارات مبكرة، وتلاحظ عدم الاستجابة أو اتخاذ تدابير وقائية فعلية، في بعض الحالات، مما لا يزال يؤثري أحياناً إلى تشريد جماعي واسع النطاق (المادة 2).

يجب على الدولة الطرف أن تعزز نظام الإنذار المبكر، مع ضمان اتخاذ التدابير الوقائية ومشاركة السلطات المدنية، على مستوى المقاطعات والبلديات والمستويات الأخرى في تسيير تلك التدابير. ويجب على الدولة الطرف أن ترصد وتتابع جميع التقارير الصادرة عن المخاطر، سواء حولتها أو لم تحولها لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات إلى إنذارات مبكرة. ويجب على الدول الطرف، بالمثل، أن تعزز وجود أمن المظالم في المناطق التي يشتد فيها خطر التعرض لأنهاكانت وأن توسع نطاق برنامج المدافعين المجتمعين.

١٤- وتشعر اللجنة بقلق شديد من انتشار نمط إعدام المدنيين خارج نطاق القضاء، وقيام القوات الأمنية بوصف ذلك فيما بعد بالخسائر المترتبة على القتال. وتعرب اللجنة عن انشغالها إزاء كثرة الشكاوى التي تقدّم بأن توجيهات وزارة الدفاع التي تمنح حواجز وتنفع مكافلت دون رقابة أو إشراف داخليين قد أسمتها في حالات إعدام مدنيين. وتلاحظ اللجنة التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف من أجل وقف حالات الإعدام خارج نطاق القضاء؛ غير أنها قلقة لأن هناك أكثر من 200 قضية ولم يُوجه إلا عدد محدود من العذابات. وتلاحظ اللجنة بقلق أن نظام القضاء العسكري ما زال يمارس ولايته في قضايا الإعدام خارج نطاق القضاء التي يُرجم من تكبيها من أفراد قوات الأمن (المادتين 6 و7).

ينبغي أن تتخذ الدولة الطرف تدابير فعالة لوقف أي توجيه من وزارة الدفاع من شأنه أن يفضي إلى انتهاك خطرة لحقوق الإنسان، مثل حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، وأن تتمثل امتثالاً تاماً لالتزامها بكفالة إجراء نظام الضاء العادل تحقيقاً لزيفه في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ومعاقبة المسؤولين. وتشدد اللجنة على مسؤولية المجلس الأعلى للقضاء فيما يتعلق بتسوية حالات تنازع الاختصاص. كما تشدد اللجنة على أهمية كفالة بقاء تلك البرائم بصورة واضحة وفagine خارج نطاق ولاية المحاكم العسكرية.

وبينبغي أن تضمن الدولة الطرف أمن الشهود وأقاربهم في تلك القضايا.

ويجب على الدول الطرف أن تتفق التوصيات الصادرة عن المقرر الشخص المعنى بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفياً عقب زيارته لكولومبيا في عام 2009 (A/HRC/14/24/Add.2).

15- وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء ارتفاع عدد حالات الاختفاء القسري وعدد الجثث المستخرجة من المقابر الجماعية، التي بلغ مجموعها 901 جثة في نهاية عام 2009. وتلاحظ اللجنة أن المقابر الكشفت أساساً استناداً إلى بيانت أدلّى بها أفراد الجماعات شبه العسكرية المسرّحون. وتلاحظ اللجنة الجهود المبذولة من أجل تنفيذ الخطة الوطنية للبحث عن الأشخاص المختفين، بيد أنها تأسف لبطء وتيرة التنفيذ وعدم التنسيق بين مختلف المؤسسات ومع أقارب الضحايا (المادتن 2 و6).

ينبغي أن تتخذ الدولة الطرف تدابير فعالة لتخصيص موارد كافية لتنفيذ الخطة الوطنية للبحث عن الأشخاص المختفين، مع ضمان التنسيق المؤسسي المناسب بين جميع السلطات المختصة. وينبغي أن تكفل الدولة إشراك أسر الضحايا ومتطلبات المجتمع المدني بصورة مناسبة في إعداد تلك الخطة بغية ضمان التعرف المبكر على الجثث في المقابر الجماعية. وندعو اللجنة الطرف إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

16- وتلاحظ اللجنة أن موظفين شتي في الخدمة المدنية، ومن فيهم عدد من المديرين السابقين لإدارة تنظيم شؤون الأمن، وهي وكالة الاستخبارات التابعة لمكتب رئيس الجمهورية يخضعون حالياً للتحقيق معهم بشأن انشطة مراقبة غير قانونية اضطاعوا بها بصورة منهية منذ عام 2003 ضد منظمات دولية وإقليمية ومدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين وقضاة، وتشعر اللجنة بقلق خاص إزاء المراقبة والتهديدات التي تعرّض لها قضاعة المحكمة العليا على يد عناصر الاستخبارات. وتلاحظ اللجنة أن الرئيس قد أمر بإغلاق إدارة تنظيم شؤون الأمن وإنشاء وكالة جديدة للاستخبارات (المادة 19).

ينبغي للدولة الطرف أن تضع ضوابط ونظم رقابة صارمة لدائرة الاستخبارات، وذلك بالتشاور مع الضحايا والمنظمات ذات الصلة وبالتنسيق مع مكتب المدعي العام. وينبغي أن تحقق الدولة مع الأشخاص المسؤولين عن تلك الجرائم وتقاضيهم وتعاقبهم بالجزاءات المناسبة.

17- وتشعر اللجنة بالقلق من كثرة التهديدات وعمليات التحرش التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والتقلبيون والصحفيون أثناء أداء عملهم. وتلاحظ اللجنة الموارد المخصصة لبرنامج الحماية التابع لوزارة الداخلية، بيد أنها ترى أن الدولة الطرف لم تمتل تماماً لواجبها المنطع بضمان أمن وسلامة الشهود والضحايا (الماد 6 و7 و17 و19 و22).

تحث اللجنة الدولة الطرف على اتخاذ تدابير فعالة لضمان أمن المدافعين عن حقوق الإنسان والتقلبيين والصحفيين. وينبغي أن توافق الدولة الطرف تعزيز برنامج الحماية التابع لوزارة الداخلية، وتخصيص موارد إضافية، وكفالة تنسيق تدابير الحماية المتداة مع المستفيدين و عدم مشاركة عناصر الاستخبارات في البرنامج. وينبغي أن تقدم الدولة الطرف إلى اللجنة في تقريرها الدوري المقبل معلومات مفصلة عن جميع الإجراءات الجنائية المتعلقة بتهديد المدافعين عن حقوق الإنسان والتقلبيين والصحفيين والاعداء عليهم وقتهم.

18- وتعرب اللجنة عن قلقها الشديد إزاء التقارير المتعلقة بالانتشار المفتوح للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، واللجنة منشغلة إزاء عدد تلك الانتهاكات التي تعزى إلى أفراد القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي والجماعات المسلحة غير المشروعة التي ابتنت من تسريح المنظمات شبه العسكرية. وتعرب اللجنة كذلك عن بالغ قلقها إزاء حالات، يتعلّق معظمها بشباب، يُرّعى أن مرتكبي الانتهاكات فيها هم أفراد قوات الأمن. وتأسف اللجنة لعدم اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل إحراز تقدّم في التحقيقات المتعلقة بقضايا العنف الجنسي المائة والثلاث والثمانين التي أحالتها المحكمة الدستورية إلى مكتب المدعي العام. كما أن اللجنة قلقة إزاء إغفال الآليات المنشأة بموجب القانون رقم 975 لعام 2005 للجرائم التي تتطوّر على عنف جنسي (الماد 3 و7 و24 و26).

ينبغي للدولة الطرف أن تتخذ تدابير فعالة للتحقيق في جميع قضايا العنف الجنسي التي تحيلها المحكمة الدستورية إلى مكتب المدعي العام، وأن تتشريع نظاماً يعول عليه في توثيق حالات أي نوع من العنف الجنسي أو الجنسي.

وينبغي التحقيق في أعمال العنف الجنسي التي يرّعى أن مرتكبيها هم من أفراد قوات الأمن، ومحاكمة المرتكبين ومعاقبتهم بشدة، وينبغي لوزارة الدفاع أن تتفق سياسة عدم التسامح على الإطلاق إزاء تلك الانتهاكات، التي تشمل إقالة المرتكبين.

وينبغي أن تزيد الدولة الطرف الموارد المخصصة للتعافي البدني والنفسي للنساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي، وتضمن عدم تعرضهن للأذى مرة أخرى لدى السعي إلى الوصول إلى العدالة.

19- وتهنى اللجنة الطرف على ما أحرزته من تقدّم في تنفيذ التوصية السابقة التي قدمتها اللجنة في عام 2004 (CCPR/CO/80/COL)، الفقرة (13) من خلال حكم المحكمة الدستورية C-355 الصادر في عام 2006، الذي يلغي تجريم الإجهاض في ظروف معينة عندما تكون المرأة ضحية الاغتصاب أو سفاح المحرّم، وعندما يشكل الحمل خطراً خطيراً على حياتها أو صحتها، وعندما تبدو على الجنسين علامات تشوّه خطير يجعل حياته خارج الرحم مستحيلة. غير أن اللجنة تشعر بالقلق لأن مقهى الخدمات الصحية يرتفضون، رغم مرسم ووزارة الصحة رقم 4444 لعام 2006، بإجراء عمليات إجهاض قانونية، ولا يدعم مكتب المدعي العام اتخاذ حكم المحكمة الدستورية ذي الصلة. وتعرب اللجنة، بالمثل، عن انشغالها لأن قلة التقييف الجنسي في المناهج الدراسية والمعلومات العامة عن سبل الوصول إلى الإجهاض القانوني ما زالت تسبّب وفیلت في صوف النساء اللاتي لجأن إلى عمليات إجهاض غير مأمونة (الماد 3 و6 و26).

يبحب على الدولة الطرف أن تضمن أداء مقدمي الخدمة الصحية والعلمانيين في المجال الطبي مهامهم وفقاً لحكم المحكمة وعدم رفضهم القيام بعمليات الإجهاض القانونية. وعلاوة على ذلك، ينبعى للدولة الطرف أن تتخذ تدابير لمساعدة النساء على تفادي حالات الحمل غير المرغوب فيه حتى لا يضرّن إلى اللجوء إلى الإجهاض غير القانوني أو غير الآمن الذي قد يعرض حياتهن للخطر. وينبغي للدولة الطرف أن تسهل الحصول على المعلومات العامة عن سبل الوصول إلى عمليات الإجهاض القانونية.

20- وتشعر اللجنة بالقلق إزاء ارتفاع معدلات حالات الاعتدال التعسفي، وبخاصة لجوء الشرطة إلى استخدام تدابير الاحتجاز الإداري الوقائي، وقيام سلطات الشرطة والجيش بعمليات الاحتجاز الجماعي. وتلاحظ اللجنة أن أوامر الاعتدال كثيراً ما تكون غير معززة بالآلة الكافية، وأن عمليات الاعتدال تتم كوسيلة لولضم جماعات معينة ككيانات المجتمع والشباب وأبناء الشعوب أصلية والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقيّة والمغاربة (الماد 9 و24 و26).

توصي اللجنة بأن تتخذ الدولة الطرف تدابير للقضاء على عمليات الاحتجاز الإداري الوقائي وعمليات الاحتجاز الجماعي، وأن تتفق التوصيات التي قدمها الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي عقب الزيارة التي قام بها إلى كولومبيا في عام 2008 (A/HRC/10/21/Add.3).

21- وتلاحظ اللجنة بقلق ارتفاع معدلات الاعتدال التعسفي والشكوى من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في السجون وأماكن الاحتجاز المؤقت. وتشعر اللجنة بالقلق من استخدام قوات الجيش الانفرادي المطلولة كشكل من أشكال العذاب. كما أن اللجنة قلقة من عدم فصل الأشخاص المتهمين عن الأشخاص المدنيين ونقص خدمة الصحة البدنية والعقلية المقدمة للمسجنيين. ورغم أن اللجنة تعتبر مبادرة إنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان في السجون تطوراً إيجابياً، فهي قلقة لأن هذه الآليات تشرف عليها الوكالة الوطنية للإصلاحات والسجون، ولا تشكل الآليات وقائية مستقلة (المادتن 7 و10).

ينبغي أن تتخذ الدولة الطرف تدابير فعالة لتحسين الأوضاع المادية في السجون، والحد من الاكتظاظ الحالي، وتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الأشخاص المحرّمون من حريةِهم. ويجب إعادة النظر في استخدام الحبس الانفرادي وتنقييد هذا الاستخدام. وينبغي إجراء تحقيق فوري ونزاهة في الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في السجون وأماكن الاحتجاز المؤقت، ورفع دعوى بشانها أمام المحاكم الجنائية. وندعو اللجنة الطرف إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أقرب وقت ممكن، من أجل تحسين إجراءات منع انتهاكات الحق في سلامه الشخص.

22- وتلاحظ اللجنة بارتياح حكم المحكمة الدستورية C-728 الصادر في عام 2009، الذي ثّبت مجلس الشيوخ على تنظيم مسألة الاستئناف الضميري عن الخدمة العسكرية، مما يشكّل تقدماً في تنفيذ التوصية السابقة التي قدمتها اللجنة في عام 2004 (CCPR/CO/80/COL)، الفقرة (17). غير أن اللجنة لا تزال قلقة من

عد إحراز نقم في اعتماد التعذيبات التشرعية الضرورية للاعتراف بمسألة الاستكاف الضميري، ومن استخدام "حملات المداهمة" كوسيلة للتحقق من الأشخاص الذين أدوا الخدمة العسكرية (المادة 18).

ينبغي للدولة الطرف أن تعمد، دون تأخير، تشريعًا يعترف بالاستكاف الضميري وينظمه من أجل إتاحة خيار الخدمة البديلة، دون أن تترتب على اتباع هذا الخيار آثار عقابية، وينبغي أن تعيد النظر في الممارسة المتعلقة بـ"حملات المداهمة".

23- وتشعر اللجنة بالقلق إزاء الارتفاع الشديد في عدد حالات التشريد القسري (أكثر من 3.3 ملايين شخص بحلول نهاية عام 2009 وفقاً للدولة الطرف) وإزاء عدم اتخاذ تدابير فعالة للوقاية والرعاية. وتلاحظ اللجنة بقلق أن الاهتمام بالاحتياجات المشردين ما زال غير كافٍ ويعاني من نقص الموارد المخصصة له وأنعدام تدابير شاملة لتوفير رعاية خاصة للنساء والأطفال والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وأبناء الشعوب الأصلية (المواد 12 و24 و27).

ينبغي للدولة الطرف أن تضمن وضع وتنفيذ سياسة شاملة للسكن المشردين توفر رعاية مختلفة باختلاف الفئات المعنية، مع التركيز على النساء والأطفال والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وأبناء الشعوب الأصلية. وينبغي أن تعزز الدولة الطرف آليات لضمان إمكانية استرجاع المشردين أراضيهم. وينبغي للدولة الطرف أن تقيم التقدم المحرز تقييمًا منتظماً بالتشاور مع السكان المستفيدين. كما يجب على الدولة الطرف أن تتخذ التوصيات الصادرة عن مثل الأمين العام المعنى بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عقب زيارته لكولومبيا في عام 2006 (A/HRC/4/38/Add.3).

24- ويساور اللجنة القلق إزاء تجنيد الأطفال على يد الجماعات المسلحة غير المشروعة، ولا سيما القوالت المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني. كما تشعر اللجنة بالقلق لأن قوات الأمن ما زالت تستخدم الأطفال في أعمال عسكرية مدنية، مثل برنامج "جندى ليوم واحد" وأن الأطفال يُستجوبون للحصول منهم على معلومات استخبارية (المواد 7 و8 و24).

ينبغي للدولة الطرف أن تعزز جميع التدابير الممكنة لمنع تجنيد الأطفال على يد الجماعات المسلحة غير المشروعة، ولا ينبع لها، بأي شكل من الأشكال، أن تشرك الأطفال في أنشطة المخابرات أو الأعمال العسكرية المدنية التي تهدف إلى إلحاح السكان المدنيين في الأعمال العسكرية.

25- وتشعر اللجنة بالقلق لأن فنتي الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وأبناء الشعوب الأصلية ما زالت تعانيان من التمييز وتعرضان بشكل خاص لعنف النزاعات المسلحة. ورغم الاعتراف القانوني بحقهما في الملكية الجماعية للأراضي، تواجه الفتنان على صعيد الممارسة عقبات جمة في التحكم في أراضيهما وأقاليمهما. وتتأسف اللجنة أيضًا لعدم إحراز أي تقدم في اعتماد تشريع يجرم التمييز العنصري أو في اعتماد تشريع يتعلق بجرائم مشاورات مسبقة وضمان الموافقة الحرة والمتساوية لأفراد الجماعة المعنية (المواد 2 و26 و27).

يجب على الدولة الطرف أن تعزز التدابير الخالصة لقيادة الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وأبناء الشعوب الأصلية بغية ضمان تمعنهم بحقوقهم، ولا سيما لكتفالة تحكمهم في أراضيهما وإعلانها إليهم، حسب الأقضاء، وينبغي للدولة الطرف أن تعتمد تشريعًا يجرم التمييز العنصري وتعتمد التشريع اللازم لإجراء مشاورات مسبقة بهدف ضمان الموافقة الحرة والمتساوية والمستقرة لأفراد الجماعة.

26- وينبغي للدولة الطرف أن تنشر على نطاق واسع نص تقريرها الدوري السادس والردد المكتوبة التي قدمتها على قائمة المسائل التي أعدتها اللجنة وهذه الملاحظات الختامية في أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك القضايا والتشريعية والإدارية، والمجتمع المدني والمنظّمات غير الحكومية، وكذلك في أوسع نطاق عامة الجمهور، وتتضمن توافرها باللغات الرئيسية للشعوب الأصلية. وينبغي توزيع نسخ من هذه الوثائق على الجامعت والمكتبات العامة ومكتبة البرلمان والهيئات الأخرى المعنية.

27- و عملاً بالفقرة 5 من المادة 71 من النظام الداخلي للجنة، ينبغي للدولة الطرف أن تقدم، في غضون عام واحد، معلومات ذات صلة عن تطبيق توصيات اللجنة الواردة في الفقرات 9 و14 و16.

28- وتطلب اللجنة إلى الدولة الطرف أن تُصْنَع تقريرها الدوري السابع، الذي يحل موعد تقديمها في أجل أقصاه 1 أيار/مايو 2014، معلومات محددة ومحدثة عن جميع توصياتها وعن تطبيق العهد في مجله. وتوصي اللجنة الدولة الطرف بأن تتشاور، في إعداد تقريرها الدوري السابع، مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة في البلد.